الأخبار
al-akhbar

نحو «هيئة وطنية» للمفقودين والمخفيّين قسراً

دعا النائب غسان مخيبر إلى وضع «خطة وطنية» لموضوع المفقودين والمخفيين قسراً، من خلال «منظومة تشريعية وإدارية كاملة». مخيبر كان يتحدّث في الجلسة الختامية لأعمال الطاولة المستديرة التي نظمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في فندق «جيفينور روتانا»، يومي الجمعة والسبت الفائتين، حول اقتراح مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسراً. وأشار مخيبر إلى أن «الحق بالمعرفة لعائلات الضحايا الذي يعالجه القانون المقترح، يمكن أن يتكامل مع الحاجة الى العدالة، من حيث تحديد المسؤوليات وانزال العقوبات، ومع الحاجة إلى المصالحة، من خلال هيئة الحقيقة والعدالة والمصالحة الواردة في الخطة الوطنية لحقوق الانسان التي ستحال قريباً على مجلس النواب لإقرارها»، مشيراً الى أن هذه الهيئة «تضمنت شقاً مهماً حول معالجة قضية المفقودين وضحايا الاختفاء القسري». وإذ ذكّر بأن ثمة اقتراح قانون آخر في شأن المفقودين والمخفيين قسراً، مقدماً من النائب حكمت ديب، ومشروع مرسوم من وزارة العدل لإنشاء هيئة وطنية لشؤون المفقودين والمخفيين قسراً، دعا الى «الأخذ من الاقتراحين وعدم إعطاء صورة توحي أن تعدد النصوص يعكس شرذمة». كذلك نصح بـ«عدم المفاضلة بين اقتراح القانون ومرسوم انشاء الهيئة الوطنية». وقال إن «الصياغة التشريعية بطيئة حتى في المواضيع العادية غير المرتبطة باعتبارات سياسية، وتالياً انا مع دعم اقتراح المرسوم لأنه أسرع، اضافة الى العمل على اقرار مشروع القانون لأن ثمة مجموعة أمور وضمانات والحمايات لا يوفّرها المرسوم».